مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jll

رسالة في النحو [حد الاسم، وباب الإمالة] لأبي نصر يوسف بن علي الفاداري من علماء القرن الخامس الهجري «دراسة وتحقيق»

(Theses in Grammar) The Subject or Object or Located in the Realm of the Subject and Object, the Tilt. By Abu Nasr Yusuf bin Ali Al-Fadari from the Scholars of the Fifth Century AH "Studied and Investigated"

د. سعود بن أحمد المنيع*

أستاذ النحو والصرف بقسم اللغة العربية، كلية التربية، بجامعة المجمعة، المجمعة، المملكة العربية السعودية

Prof. Saud Bin Ahmed Al – Manea*

Professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic Language, College of Education, Majmaah University, Majmaah, Saudi Arabia

تاريخ التقديم: 21/06/2023 تاريخ ارسال التعديلات:19/07/2023 تاريخ القبول:13/09/2023

Received:21/06/2023 Revised:19/07/2023 Accepted: 13/09/2023

الملخص: يقوم البحث على دراسة وتحقيق لرسالة في النحو في بيان حدِّ الاسم، ومعه باب (الإمالة)، لأبي نصر يوسف بن علي الفاداري، كان حيًا في القرن الخامس الهجري على نسخة فريدة، وكان من مقتضى تحقيقها أن مؤلفها من متقدمي اللغويين، وقد أكثر الثناءَ عليه مَن عرفه بعلمه وأدبه ولغته، ثم إن هذا النص المحقق هو الأثر الوحيد الذي رأى النور من مؤلفات صاحبه، ويمسّ مع بيان حد الاسم بابًا من الأبواب الممكنة الإفراد، وتركه من دون تحقيق قد يفوت إخراجه مرة أخرى، وقد حوى النص المحقق كلامًا مفيدًا على الإمالة، وأسبابها، وموانعها وشواذها، وعلى أبواب أخرى كالأصوات، والادِّغام. وتبين لي أن الفاداري أفاد من سابقيه، وبخاصة سيبويه، والفارسي في التكملة، واجتهدت بتوثيق الصلة بين كلامه وكلامهم. وقد حققت العمل على نسخة فريدة جيدة كتبت في حياة المؤلف، وترجح لدي أن كاتبها كتبها من كلام المؤلف في أحد دروسه أو أماليه؛ لعدم سلامتها من الأخطاء في لغتها وأسلوبها. وقد أخرجتُ الكتاب حسبَ أصول التحقيق المعروفة، وعرفت بمؤلفها، ومكانته العلمية والأدبية.

الكلمات المفتاحية: الفاداري، الاسم، الإمالة، الكسرة، الياء.

Abstract:

The research is based on the investigation and study of theses in grammar in the subject or object or located in the realm of the subject and object, and with it, the tilt by Abu Nasr Yusuf bin Ali Al-Fadari was alive in the fifth century on a unique copy. It was required to achieve that the author of advanced linguists. He was praised more by those who knew him for his knowledge, literature, and language, and this verified text is the only impact that can be singled out of the writings of its author; it touches with the statement of the limit of the name of one of the doors possible individualization and leaving it without investigation may miss its output again. The text has contained useful words on tilting, its causes, inhibitions and anomalies, and on other sections such as sounds, and diphthongs. It showed me that the author benefited from his predecessors, especially Sibawayh and Al-Farisi in the complement. I worked hard to strengthen the link between his words and their words by mentioning him or referring to him. I have achieved work on a unique and good copy written in the life of the author, and I believe that its writer wrote it from the words of the author in one of his lessons or hopes because it is not safe from errors in its language and style. I have produced the book according to the well-known principles of investigation and to introduce the author and his scientific and literary status.

Keywords: Fadari, Subject, Tilt, Kasra, Al-ya.

***المؤلف المراسل:** سعود بن أحمد المنيع

البريد الالكتروني الرسمي : s.almania@mu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/ll40057553

1658-8126 / © 2024 by the Authors.

Published by ***J. Umm Al-Qura Univ. Lang. Sci. and Lit.***

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه أجمعين أما بعد:

فإن من أنفع الأعمال العلمية وأعظمها فائدة تتبع مصنفات السابقين بالتصدي لها وكشف الحجُب عنها، وإظهارها للناس كما يريدها مصنفوها، وهذا العمل يقف على واحد من تلك المصنفات وهي رسالة في النحو في بيان حدِّ الاسم، وباب الإمالة، لمؤلفها الأديب اللغوي أبي نصر يوسف بن علي الفاداري، كان حيًا في القرن الخامس الهجري.

تعرض المؤلف فيها لبيان حدّ الاسم، ومحترزاته، ثم بعد ذلك باب الإمالة، تناوله المؤلف بشيء من التفصيل، وباب الإمالة من أبواب التصريف المقعدة لظاهرة أصيلة في التراث متصلة في الاستعمال المعاصر، وما زالت مستعملة في بعض بلدان نجد، والشام، وغيرهما، وملازمة لكتاب الله العزيز في بعض قراءاته، كرواية ورش عن نافع، وهي محل عناية علم الأصوات؛ لما تقتضيه من دراسات صوتية.

وقفتُ على الرسالة، فعزمت على إخراجها؛ لترى النور وليعرف مؤلفها. ودعت إلى ذلك دواعٍ أخر، من أهمها:

أولًا: أن المؤلف من متقدمي اللغويين، وقد أكثر الثناء عليه من عرفه بعلمه وأدبه ولغته.

ثانيًا: أن هذا النص المحقق في (بيان حدِّ الاسم، وباب الإمالة) هو الأثر الوحيد الذي رأى النور من مؤلفات صاحبه.

ثالثًا: أن بقاء الرسالة في بيان حد الاسم أو باب الإمالة من دون إخراج، قد يفوت إخراجهما مرة أخرى.

رابعًا: أن النص المحقق حوى كلامًا مفيدًا عن الاسم، وما يدخل فيه وما لا يدخل، وعن الإمالة، وأسبابها، وموانعها وشواذها، وأبواب أخر، كالأصوات، والادّغام.

حققت هذا العمل على نسخة فريدة موجودة في إيران، جمعت بيان حد الاسم، وباب الإمالة، كتبت بخط نسخي جميل قلَّ أن تجد فيه سقطًا، أو لبسًا، فهي في الجملة نسخة جيدة.

سرت في عملي على الخطة الآتية:

بعد **المقدمة** وقبل النص المحقق وضعتُ مبحثين:
الأول: عن المؤلف، وحياته، وما يتصل به.
والآخر: عن الرسالة، والباب اللذين أفردتهما بالتحقيق.

ثم التحقيق، وفيه وصفت النسخة التي اعتمدت عليها، وبينت منهجي في تحقيقها.

وعلى الله قصد السبيل.

المبحث الأول: (المؤلف)، اسمه ونسبه، وحياته، ومكانته العلمية، وأدبه:

لا تكاد المصادر التي ترجمت لأبي نصر الفاداري تسعفنا إلا بالنزر اليسير الذي لا يمكن أن يعطينا تصورًا كاملًا عن المؤلف وحياته، لكن هذا النزر على قلته جاء من معاصرين له جمعتهما به مجالس وهما: اللغوي يعقوب النيسابوري(أ)، وعلي بن الحسن الباخرزي(ب).

أولًا: اسمه ونسبه:

أبو نصر يوسف بن علي الفاداري الأستراباذي(ج).

ينتهي نسبه إلى فَادَار "بفتح الفاء والدال المهملة بين الألفين الساكنين وفي آخرها الراء المهملة، هذه النسبة إلى فَادَار، وهو اسمٌ لجد أبي علي الحسن بن على بن الحسين بن فادار الأستراباذي الفاداري، من أهل أستراباذ"(د).

وجاء في بعض نسخ (دمية القصر)(هـ) أنه الفارزي، نسبة إلى فارز، وهي نسبة صحيحة في الغالب؛ ذلك أن (فارز) محلة في بلاد بخارى، فنسبته إليها نسبة إلى المكان، وإلى فادار نسبة إلى جده؛ فتكون النسبتان صحيحتين.

غير أن محمد التونجي في تحقيقه لـ(دمية القصر)(و) أثبت أنه الفازري، نسبة إلى فازَر، وليس فارز، وهي نسبة فيها بُعد؛ لأن (فازر) موضع في جزيرة العرب(ز)، ولا أدلة أو قرائن نستدل بها على أن المؤلف قد نزلها، والباخرزي جعل الفاداري ضمن القسم الخامس من تقسيماته، وهو خاص بعلماء جرجان وأستراباذ، وذكر الباخرزي أنه أقام مدة في نيسابور...، وأثبت المحقق نفسه أن أكثر نسخ الدمية على أنه الفاداري(ح)، ومع احتمال أن

(أ) يعقوب بن أحمد بن محمد النيسابوري اللغوي الكردي، كان أديبًا شاعرًا، له من المصنفات كتاب (البلغة)، توفي في رمضان سنة أربع وسبعين وأربع مئة. انظر: الكتبي ابن شاكر، فوات الوفيات ٣٣٤/٤.

(ب) أبو القاسم علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب، من باخرز من نواحي نيسابور، كان فقيهًا في مذهب الشافعي، أديبًا شاعرًا، توفي سنة سبع وستين وأربع مئة. انظر: الحموي ياقوت، معجم الأدباء ١٦٨٢/٤، وابن خلكان شمس الدين، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٣٨٧/٣.

(ج) انظر: الباخرزي علي، دمية القصر وعُصرة أهل العصر ٦٣٠/١، والمصادر – كما بينت – شحيحة جدًا في ترجمة المؤلف، فلم أستطع الوقوف على بعض تفاصيل حياته وبخاصة حياته العلمية.

(د) السمعاني عبد الكريم، الأنساب ١١٤/١٠، وانظر: ابن الأثير أبو الحسن، اللباب في تهذيب الأنساب ٤٠١/٢، والسيوطي جلال الدين، لب اللباب في تحرير الأنساب ١٤١.

(هـ) انظر: دمية القصر ١١٦، بتصحيح: محمد راغب الطباخ.

(و) دمية القصر ٦٣٠/١، تحقيق: محمد التونجي.

(ز) انظر: البكري عبد الله، معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع ١٠١٣/٣، والحموي ياقوت، معجم البلدان ٢٢٩/٤.

(ح) انظر: دمية القصر ٥٦١/١، و٦٣١.

يكون المؤلف نزل غير موضع إلا أن الأقرب أن نسبته إلى (فازر) تصحيف من (فارز).

ثانيًا: حياته:

لم يتبين لي تاريخٌ محددٌ يبيّن زمن ولادة المؤلف أو وفاته، فالمصدر الذي ترجم له لم يحدد تاريخ ولادته أو وفاته، غير أن القرائن تقرب لنا تاريخ حياته، فلا ريب أنه عاش في القرنين الخامس والسادس؛ لأن اللغوي يعقوب النيسابوري المذكور آنفًا المتوفى سنة أربع وسبعين وأربع مئة من الهجرة روى عنه، وذكر أنه جمعته به مجالس(أ).

وذكر الباخرزي صاحب الدمية المتوفى سنة سبع وستين وأربع مئة من الهجرة أنه عاش معه زمنًا(ب).

وعليه تكون ولادة أبي نصر في القرن الخامس، والمؤكد أنه قبل منتصفه بزمن، ووفاته في نهاية القرن الخامس أو مطلع القرن السادس، ومما يؤكد أن ولادته قبل منتصف القرن الخامس ما وجدنا له من أشعار يمدح بها عميدَ الملك أبا نصر محمد بن منصور الكُنْدُري المتوفى سنة ست وخمسين وأربع مئة من الهجرة(ج).

ثالثًا: مكانته العلمية:

لم أقف على شيء وافٍ يمنح صورة واضحة عن حياة المؤلف العلمية، غير أن أهل عصره يشهدون له بسعة علمه وأدبه، حكى يعقوب النيسابوري اللغوي أنه جمعته به مجالس أيام مقامه بنيسابور، وذكر شيئًا من علمه وأدبه(د).

وهذا علي بن الحسن الباخرزي يشهد له بالفضل والتقدم قال: "عاشرت هذا الفاضل، فوجدته كما تشتهي الأنفس وتلذُّ الأعين"(هـ).

هذا ويدل النص المحقق على سعة علم المؤلف، واطلاعه على مصنفات النحويين؛ لكثرة ما يورده من الخلافات والاستطرادات في مسائل ربما لا توجد في بعض المطولات ومناقشتها والتعليل لها. مما لا يتأتى إلا مع سعة اطلاع، وقوة عارضة.

رابعًا: أدبه وشعره:

ذكر النيسابوري بعض مجالسه التي جمعته بأبي نصر الفاداري، أنه كان ذا ذائقة أدبية، قال: "وجَمَعَني وإياه مائدة، فخالفتُ الجماعة في نوع المَطعوم لم يمدَّ إليه اليدَ سِوايَ، فقال أبو نصر: لا تُخالف، فإنّك مذكور. قال الأديب: فقلت: والشيخ على هذا الثناء مشكور. وإنما عنى بقوله المثل السائر: خالفْ تُذكَر(و)، قال: فشكرته عليه إذ وقفتُ على غَرَضه منه من غير مراجعة فكرٍ أو تخيرِ رأي، أو إساغةِ ريقٍ"(ز).

ويظهر أن الفاداري كان شاعرًا مجيدًا، ولم تسعفنا المصادر إلا بالنزر اليسير من شعره أشبه ما تكون بالمقطعات، ومنه قوله:

وما زِلتَ في عَيني كرَى فَتَصَرَّفَتْ * صروفُ اللَيالي فَانصَرفْتَ لها قَذى

وحُنتَ ومأمُولِي وفاؤكَ ضِلَّة * ومِن مَأْمَنِ الإنسانِ يَفْجَؤُهُ الأَذَى

قال الباخرزي: "وهذه أيضًا بِكرٌ لم تفترع، وبِدَعٌ لم تُخترع"(ح).

وذكر الباخرزي أنه أنشده لنفسه أيام مقامه في نيسابور:

كَمْ نَبَّهَتْكَ أَبَا الحُسَينِ نَصِيحَتِي * عَن غِرَّةٍ فَأَبَيتَ غَيرَ مَنامِ

وكَأنّني بكَ قد قَرعتَ نَدَامةً * سِنًّا ضَحكْتَ بِهَا عَلى الأَيَّامِ

وقال في عميد الملك لما حجبه(ط):

قالوا: حُجبتَ عنِ العميدِ فقلتُ: ما * في ذاكمُ عارٌ عليَّ وعابُ

البدرُ محتَفٌّ بهالتِهِ الدُّجَى * والليثُ ملتفٌّ عليه الغابُ

إنْ يُحجَبِ العَافونَ دُونَ لقَائِه * فَنَوَالُهُ مَا إنْ عَليهِ حِجَابُ

مثلُ السَّماء إذا تَوَارَتْ شَمْسُهَا * بِسَحَابِهَا فَلِوَبْلِهَا تَسْكَابُ

ومن شعره:

أبا سَهلٍ حجابُك طالَ حتى * تَبيَّن منه في العَليَا قُصورُكْ

كَأَنَّكَ ميِّتٌ والدَّارُ قَبرٌ * فَمَا تَبْدُو لِعَيَنِي مَنْ يزُورُكْ

ومن شعره ما رواه الباخرزي قال: "أنشدني الشيخ أبو عامر قال: أنشدني الفاداري لنفسه:

وَكَمْ دَولَةٍ قَد كُنْتُ أَرْجُو نُمُوَّهَا * فَلَمَّا تَنَاهَتْ صِرتُ أَرْجُو زَوَالَهَا

ظَنَنْتُ بِهَا خَيرًا لِنَفْسِي وَإِنَّمَا * ذَخَرتُ لِرَبِّي في المَفَازَةِ آلَهَا

وإنَّ امْرأً لم يَكفِ قَومًا مُهِمَّةً * سَواءٌ عَلَيهِ مَا عَليهَا ومَا لَهَا"(ي).

المبحث الثاني: (الرسالة)، عنوانها، نسبتها، منهج المؤلف فيها، المآخذ عليه، لغته فيها، مذهبه النحوي، أهميتها.

أولًا: الرسالة وعنوانها:

(أ) انظر: دمية القصر ٦٣١/١.
(ب) انظر: دمية القصر ٦٣٠/١.
(ج) انظر: وفيات الأعيان ١٤٢/٥.
(د) انظر: دمية القصر ٦٣١/١.
(هـ) انظر: دمية القصر ٦٣٠/١.
(و) انظر: ابن سلمة المفضل، الفاخر ٢١٢. وفيه: أن الحطيئة أول من قاله، ثم سرد قصته.
(ز) انظر: دمية القصر ٦٣١/١.
(ح) انظر: دمية القصر ٦٣٢/١.
(ط) انظر: دمية القصر ٦٣٣/١.
(ي) انظر: دمية القصر ٦٣٤/١.

يظهر – والله أعلم – أن هذه الرسالة في حدِّ الاسم، وباب الإمالة كتبها الناسخ البيهقي في مجلس أملاه أبو نصر الفاداري مستقلة، وليست جزءًا من كتاب؛ لتصدير الناسخ بأنه كتبها من كلام أبي نصر، وختمها بالصلاة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

ومن المحتمل – وهو بعيد – أن يكون هذا المخطوط جزءًا من كتاب لأبي نصر الفاداري معنون بـ(رسالة في النحو)، سعى فيها إلى جمع قواعد كل باب من الأبواب النحوية مراعيًا في ذلك تجنب الإطالة، مع عرض كل مسألة والخلاف فيها بأوجز عبارة، جاء مطلع الرسالة في بيان حد الاسم قال فيه: "أحسن ما قيل في حد الاسم: كل لفظ دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان"، ومن ثم أنهى الكلام فيهما قائلًا: "تم الحد بحمد الله ومنِّه"، ثم ذكر بعده باب الإمالة.

ثانيًا: نسبتها للمؤلف:

أثبت الناسخ في غير موضع أن الرسالة لأبي نصر الفاداري، ولأن المصادر التي ترجمت للمصنف ضنينة بكل ما يتعلق به، فإنها لم تشر إلى شيء من مصنفاته، ولكن حسبنا ما ذكره الناسخ، وأثبته في واجهة النسخة مرتين: عند بيان حد الاسم، ومطلع باب الإمالة، ولم أطلع على شيء من المصادر يثبت نسبتها لغيره، أو يشكك في نسبتها له.

ثالثًا: منهج المؤلف:

سار المؤلف على منهج واضح في تصنيف هذا الرسالة، وباب الإمالة، وإليك بيان ما له وما عليه:

– التدرج، فالمؤلف يبدأ في ذكر حد الاسم، ثم يتدرج في ذكر المحترزات، فيوضحها، وهكذا في باب الإمالة؛ فبدأ ببيان حد الإمالة، ثم الغرض منها، ثم بيان أسبابها، وموانعها، ثم بيان إمالة الحروف، وختم الباب بذكر شواذ الإمالة.

– أكثر المؤلف من ذكر الأمثلة، فاتسم كلامه – في الأغلب – بالوضوح.

– عُني بالاستشهاد بالقرآن الكريم.

– أكثر المؤلف من التعاليل، وهو مما يعين على فهم المراد، فترددت عنده عبارات من نحو: (لأن كذا، ولأجل كذا، لاعتبار...).

– عُني الفاداري بإيراد الخلاف، غير أنه لا يعزو الآراء لأصحابها، يقول في إمالة قراريطَ ومناشيط:"اختلفوا فيهِ: فقالَ بعضُهم: تجوزُ الإمالة، وقالَ بعضُهم: لا تجوزُ"، وتكررت عنده نحو عبارة: (فقد اختلفوا فيه).

– استخدم المؤلف رمزين دلالةً على الإمالة:

الأول: الكسرة، فيضع قبل الألف كسرة للدلالة على الإمالة، مثل: عِابد، وعِامد، ونحوها، وقد التزمها الناسخ في أكثر الباب ما عدا الكلمات التي تجوز فيها الإمالة وعدمها فإنه أغفلها في أكثر المواضع، والتزمت في تحقيق النص على ما في المخطوط من دون تغيير.

الثاني: خطًّا قائمًا تحت الحرف، وقليل ما يفعل ذلك، وقد استعمله عند إمالة كلمة (رحى)، وعند قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾، فوضع خطًّا تحت الحاء.

رابعًا: ما يؤخذ على المؤلف:

– أغفل المؤلف بعض الترتيبات التي أراها ضرورية، مثل تعداد أسباب الإمالة الستة، فذكر الأول والسادس، ووكَل الباقي إلى فهم القارئ.

– عدم عزو الآراء إلى أصحابها، فلم يذكر أحدًا من النحويين غير أبي علي الفارسي، فإنه نقل عنه مرة واحدة مصرحًا باسمه.

– كثرة ما يؤخذ عليه من حيث اللغة، وسأذكر ذلك بشيء من التفصيل في الحديث عن لغة الرسالة.

خامسًا: لغة الرسالة:

إذا ترجح لدينا أن الرسالة من إملاء أبي نصر، فإن ما يعتريها من ضعف إنما هو من الناسخ، وليس من المؤلف.

وفي العموم فإن لغة الرسالة سهلة، بعيدة عن التكلف والتعقيد، تمتاز بالدقة في التعبير، ولا تخلو من ركاكة، ومن ذلك:

– تذكير ما يجب تأنيثه، ومنه تذكير لفظة (حالة) يقول:"إلا أنَّ الاسمَ حالةٌ واحدةٌ تجوزُ فيه"، ولم يقل: تجوز فيها، ويذكِّر الفعل العائد ضميره إلى الإمالة يقول: "وهاهنَا في صِفافٍ الصادُ منكسرةٌ، فَقَدْ ضَعُفَ مَعنَى الاستعلاءِ، فلمْ يفرطْ الثقلُ فجازَ".

– لم يكن الكتاب على منهج واحد في عبارته فقد اختلفت عبارته وبخاصة في عود الضمائر بين التذكير والتأنيث، وكثر ذلك عنده مع عود الضمير إلى الحروف، وهذا كثير؛ لأن باب الإمالة يمس الحروف بكثرة، وإن كان لم يخرج من دائرة الصواب في الأكثر، غير أن الأولى أن يسير على منهج واحد لا يختلف على القارئ.

– تكررت عنده بعض الأساليب غير المستحسنة مثل: عدم تكرار (إما) عند التفصيل، ومن ذلك" وأمَّا إذا كان الألفُ متجاوِزًا عنه فإنه لا يخلو: إما أن تكونَ منقلبةً عن ياءٍ نحوُ: أَغْزَى، أو عن واوٍ"، والأولى أن يقول: (وإما عن واو)[أ]، ولم تأت (إما) في التنزيل إلا مكررة.

– إسقاط الفاء من جواب (أما) الشرطية، كأن يقول: وأمَّا إذا كانتْ ساكنةً يجوزُ أن يُجعلَ زايًا محضةً"، "فأمَّا مَنْ جوَّزَ الإمالةَ قال"، وهو كثير عنده، وبينت ذلك.

ومثل ذلك إسقاط الفاء من جواب (إذا)، كقوله:"وإذا كانت الصادُ مفتوحةً يُقرّبُ إلى الزايِ". وتكرر هذا في غير موضع.

– اختلاف التعدية، كأن يقول في محترزات حد الاسم مرة: احترازًا من كذ،

(أ) انظر: المرادي ابن أم قاسم، الجنى الداني في حروف المعني ٥٣١.

ومرة يقول: احترازًا عن كذا، ومثله في باب الإمالة يقول: "فجازَت إمالتُهُ احترازًا عنْه".

ويقول في كون الفعل متجاوزًا الثلاثة: "وأمَّا إذا كان الألفُ متجاوِزًا عنه"، وكان الأولى أن يعديه بنفسه، فيقول: متجاوزه، أو باللام: متجاوزًا له، وقد فعله بعد ذلك، قال: "وأما إذا تجاوزَ ذلك".

والذي يظهر – والله أعلم – أن السبب في ذلك أن النص ليس نقلًا من كتابة المؤلف، وإنما هو نقل من كلامه، فبعض الجمل لم تسلم من سقط واضطراب في الأسلوب مما يوحي بأن الكلام مرتجل، أو نقل عن سماع، وفي كلام الناسخ في مطلع باب الإمالة: "كتبتها من كلام أبي نصر"، إشارة إلى أنه كتبها من إملاء أبي نصر، أو من إلقائه في دروسه.

سادسًا: مذهبه النحوي:

يتضح من حديث المؤلف في هذا الباب أنه ذو نزعة بصرية، بل لا يكاد يتجاوز ما ذهب إليه سيبويه في كثير من أقواله، واجتهدت في تحقيق النص بتوثيق الصلة بين كلام أبي نصر وكلام سيبويه، فأشير إلى كلام سيبويه في الحاشية، أو أنقله إذا كان في نقله مزيد فائدة.

سابعًا: أهمية الرسالة، والباب:

تأتي أهمية الرسالة من أمور:

الأول: تقدم عصر المؤلف أبي نصر الفاداري.

الثاني: جودة مادة الرسالة؛ ذلك أنها تناولت ظاهرة قرآنية لغوية مهمة وهي الإمالة.

الثالث: عناية المؤلف بعرض الخلاف في كثير من مسائل الإمالة، مما يجعل القارئ ملمًا بكثير من الخلافات.

الرابع: تأتي أهمية الرسالة بما ذكره المؤلف من مباحث صوتية وصرفية.

الخامس: أن هذا النص المحقق هو الأثر الوحيد الذي يرى النور حتى الآن لأبي نصر من بين آثاره.

وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذا العمل على نسخة نفيسة فريدة هوّن خطر الإقدام على تحقيقها أنها كتبت بخط نسخي واضح جميل، وكان ذلك سنة تسع عشرة وخمس مئة من الهجرة المباركة، ضمن مجموع برقم: (١٥١١) في الخزانة الملوكية في طهران من الورقة (١٢٢/ب إلى ١٢٦).

كتبها: محمد بن أبي الفضل الصايغي البيهقي.

وجاء هذا القيد في الرسالة التي تسبقها، وهي: (الجمل في الإعراب) للجرجاني. ولا يبعد أنه كتبها في حياة المؤلف.

المخطوطة جاءت في لوحتين ذكر فيهما المؤلف حدَّ الاسم، وختمها بقوله: "تمّ الحدُّ بحمد الله ومنّه"، ثم جاء بعدها باب الإمالة في ثماني لوحات، مطلعها: "باب الإمالة، كتبتها من كلام أبي نصر يوسف بن علي الفاداري رحمه الله"، وختمها بقوله: "هذا آخر الباب، وصلى الله على نبينا محمد وآله أجمعين".

أثبت الناسخ في مطلع حدِّ الاسم أنها لأبي نصر الفاداري قال: "قال الفاداري"، وفي مطلع باب الإمالة أثبت اسم المؤلف أيضًا، قال: "كتبتها من كلام أبي نصر يوسف بن علي الفاداريّ – رحمه الله –".

صُدرت الرسالة بعنوان: (رسالة في النحو) بخط واضح.

عملي في تحقيق النص:

أولًا: صححتُ ما كان في النسخة المخطوطة، معتمدًا في ذلك على السياق والرجوع إلى المصادر الأخرى.

ثانيًا: سعيتُ إلى ربط كلام المؤلف بكلام كبار النحويين، كالخليل، وسيبويه، والمبرد، والفارسي، وغيرهم؛ لأنه لا يوجد إلا نسخة واحدة من الخطوط.

ثالثًا: خدمتُ النص، بضبطه، وبخاصة ما يتأكد ضبطه، وترقيمه.

رابعًا: عزوتُ الآيات لسورها، وخرجت القراءات، ووثقت الأقوال، والآراء من مصادرها الأصيلة.

خامسًا: علقتُ على المسائل التي تحتاج إلى تعليق، واستندت إلى نصوص أئمة اللغة إذا استدعت الحاجة إلى ذلك.

سادسًا: استدركت ما أظنه ساقطًا أو صوابًا وجعلته بين معقوفتين.

سابعًا: وضعت عنوانات لجميع مسائل الرسالة والباب، وجعلتها بين معقوفتين؛ ليسهل الوصول إليها.

نماذج من المخطوط:

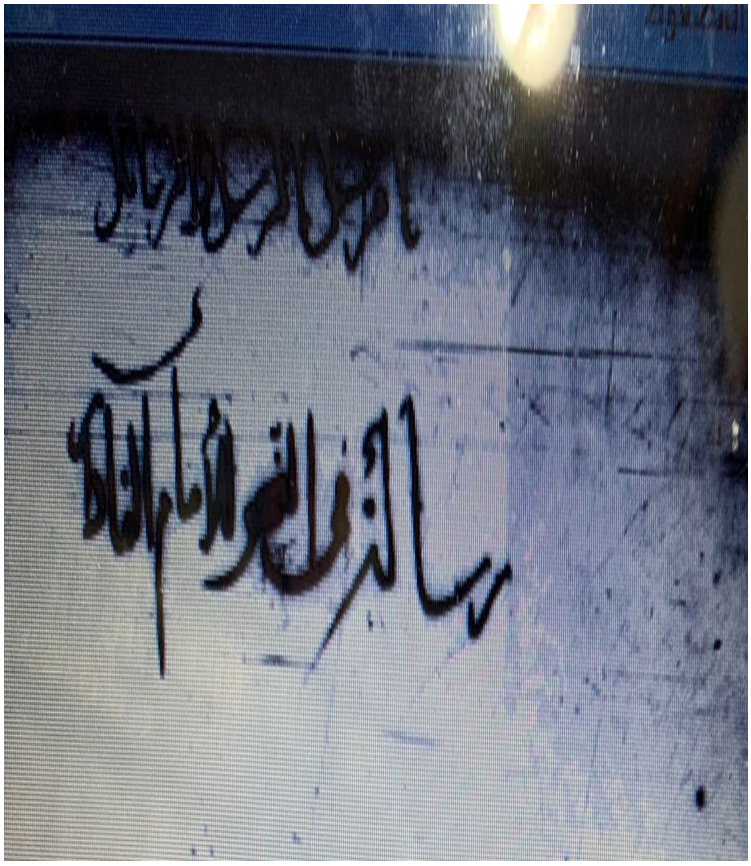

الصورة رقم (١) وتتضمن عنوان الرسالة

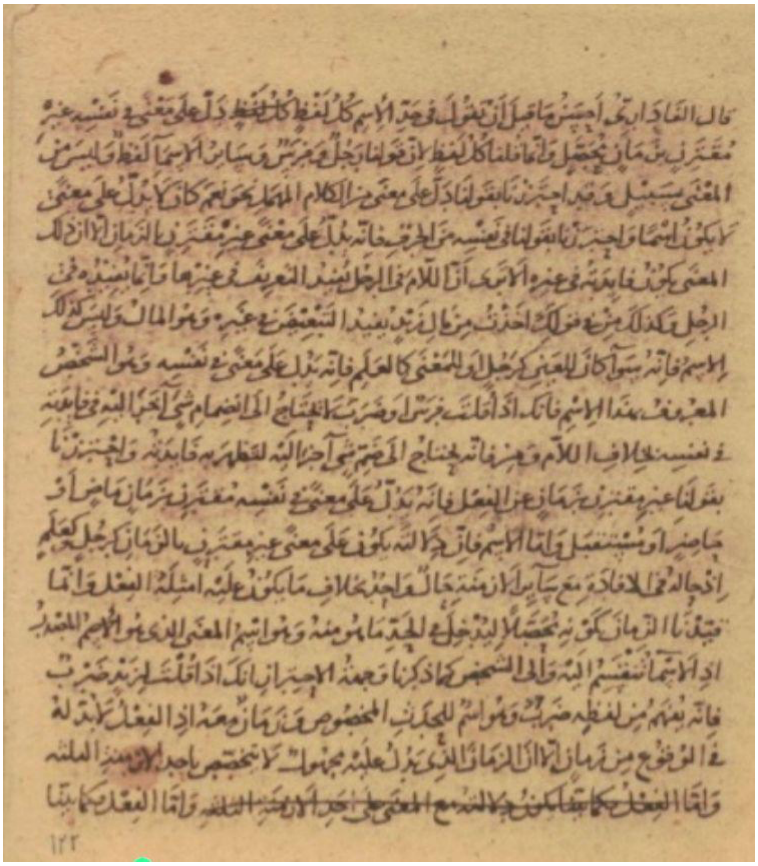

الصورة رقم (٢) وتتضمن مطلع الرسالة في بيان حد الاسم

الصورة رقم (٣) وتتضمن عنوان الباب وبدايته

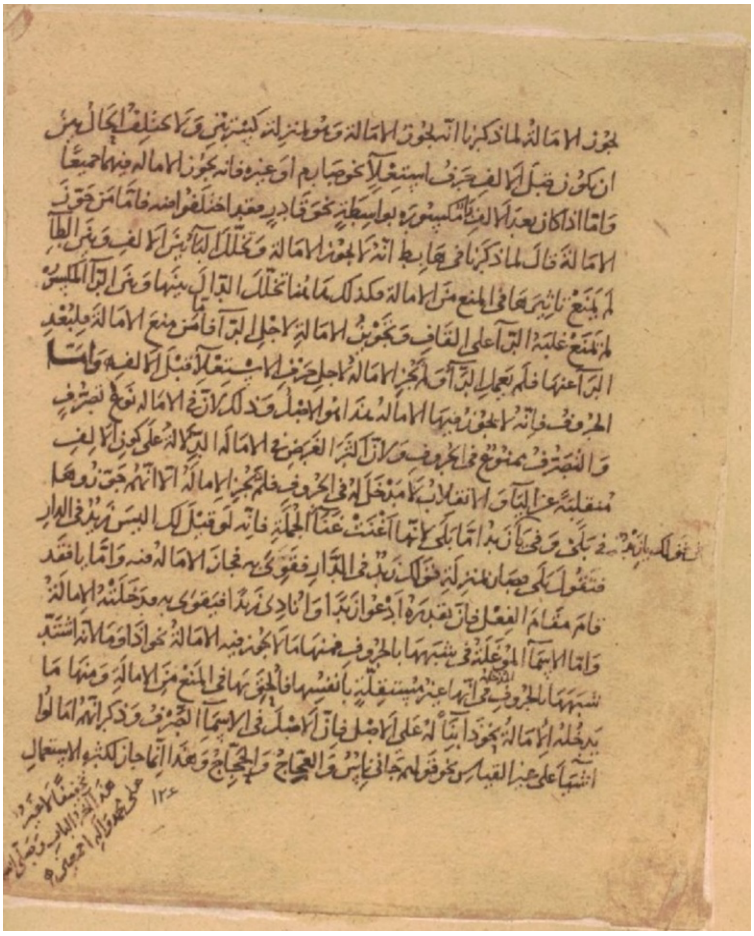

الصورة رقم (٤) وتتضمن اللوحة الأخيرة من الباب

النص المحقق:

رسالة في النحو:

[حدُّ الاسم ومحترزاته][أ]

قالَ الفادَارِيُّ: أَحسَنُ مَا قيلَ أَنْ تَقولَ في حدِّ الاسمِ[ب]: كُلُّ لفظٍ دلَّ على معنًى في نفسِه، غيرِ مقترنٍ بزمانٍ محصَّلٍ[ج].

وإنَّما قلنَا: (كُلُّ لفظٍ)؛ لأنَّ قولَنَا: رجلٌ، وفرسٌ، وَسَائرُ الأسماءِ لَفظٌ، وليسَ منَ المعنى بسبيلٍ.

وقدَ احترزْنَا بقولِنَا: (دلَّ على معنًى)، منَ الكلامِ المهملِ، نحو: [لَعَم][د]، كانَ لا يدلُّ على معنًى [فـ]لا[هـ] يكونُ اسمًا.

واحترَزنَا بقولِنَا: (في نفسِهِ)، منَ الحرفِ، فإنَّه يدلُّ على معنًى غيرِ مقترنٍ بالزمانِ، إلا أنَّ ذلكَ المعنَى تكونُ فائدتُهُ في غيرِه[و]، أَلَا ترى أنَّ اللامَ[ز] في (الرجل) تُفيد التعريف في غيرِهَا، وإنَّما تُفيده في الرجلِ، وكذلك (مِنْ) في قولكَ: أخذتُ مِنْ مالِ زيدٍ، يُفيدُ التبعيضَ في غيرِهِ، وهو المالُ، وليسَ كذلكَ الاسمُ، فإنَّه سواء كانَ للعينِ كرجلٍ، أو للمعنَى كالعِلْمِ، فإنَّه يدلُّ على معنًى في نفسِهِ، وهو الشخصُ المعروفُ بهذا الاسمِ، فإنَّكَ إذا قلتَ: فرسٌ، أو ضَرَبَ، لا يحتاجُ إلى انضمامِ شيءٍ آخرَ إليه في فائدتهِ في نفسِهِ، بخلافِ اللامِ ومِنْ، فإنَّه يحتاجُ إلى ضمِّ شيءٍ آخرَ إليه؛ لتظهرَ به فائدتُهُ.

واحترزنَا بقولِنَا: (غيرِ مقترنٍ بزمانٍ)، عن[ح] الفعلِ، فإنَّهُ يدلُّ على معنًى في نفسِهِ مقترنٍ بزمانٍ، ماضٍ، أو حاضرٍ، أو مستقبلٍ[ط]، وأمَّا الاسمُ فإنَّ دلالتَهُ تكونُ على معنًى غيرِ مقترنٍ بالزمانِ، كرجلٍ، وكعِلْمٍ، إذْ حالُه في الإفادةِ معَ سائرِ الأزمنةِ حالٌ واحدٌ، بخلافِ ما يكونُ عليهِ أمثلةُ الفعلِ.

وإنَّما قيّدنَا الزمانَ بكونِهِ محصَّلًا[ي]؛ ليدخلَ في الحدِّ ما هوَ منهُ، وهوَ اسمُ المعنى الذي هوَ المصدرُ[ك]، إذِ الأسماءُ تنقسمُ إليه وإلى الشخصِ كما ذكرنَا[ل]، وجهةُ الاحترازِ أنكَ إذا قلتَ لزيدٍ: ضَرْبٌ، فإنه يُفهَم من لفظهِ: ضرْبٌ – وهو اسمٌ للحدثِ المخصوصِ – وزمانٌ معهُ، إذِ الفعلُ لا بدَّ لهُ في الوقوعِ منْ زمانٍ، إلّا أنَّ الزمانَ الذي يدلُّ عليهِ مجهولٌ، لا يتخصّصُ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، وأما الفعلُ فكما بيَّنَّا [١٢٢/ب]تكونُ دلالتُه معَ المعنَى على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ على وجهِ التخصيصِ والتحصيلِ، فلو قلنَا: (غيرِ مقترنٍ بزمانٍ)، واقتصرنَا عليه، لخرجَ منَ الأسماءِ أحدُ قسميْهَا، وهو اسمُ المعنى[م]. وأمَّا نحو: الليلِ والنهارِ وأشباهِهِمَا من أسماءِ الزمانِ، فإنهُ لا يدخلُ على هذا الحدِّ[ن] وجهةِ الإلزامِ، فإنه اسمٌ للزمانِ، فلا يكونُ دالًّا على زمانٍ، فيخرجُ عن هذا الحدِّ، فنقولُ: لا يخرجُ؛ لأنا قلنَا: (معنًى في نفسهِ)، وذلكَ المعنى ها هنا هوَ الزمانُ؛ لأنهُ معَ دلالتِهِ على المعنى الذي هوَ الزمانُ، لا يدلُّ على زمانٍ، ونحنُ قلنا: (ما دلَّ على معنًى)، ولفظةُ المعنى شاملٌ للزمانِ وغيرِ الزمانِ، ولم نشترطْ أنْ يكونَ ذلكَ المعنى غيرَ الزمانِ[س].

تمَّ الحدُّ بحمدِ اللهِ ومنّه.

باب الإمالة[ع]:

كَتَبْتُهَا مِن كَلامِ أبي نصرٍ يوسفَ بنِ عليٍّ الفاداريّ – رحمه الله –[ف]:

(أ) العناوين التي بين معقوفتين من عملي، وليست من وضع المؤلف.

(ب) لم يذكر سيبويه للاسم حدًا، وإنما حدَّ الفعل والحرف. انظر: سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب ١٢/١، وابن فارس، الصاحبي ٩٠، وابن الشجري هبة الله، الأمالي الشجرية ١٥/٢، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٢١، وذكر أبو البركات الأنباري أن النحويين ذكروا حدودًا كثيرة للاسم تنيف على سبعين حدًا. أسرار العربية ٩.

(ج) انظر: السيرافي أبا سعيد، شرح كتاب سيبويه ١٨/١، والصيمري عبد الله، التبصرة والتذكرة ٧٤، والرضي، شرح الكافية ٣٦/١.

(د) في الأصل (نعم). إلا أن التمثيل بها غير واضح؛ لأن (نعم) تدل على معنًى، وتدخل في محترز الحرف الذي سيذكره المؤلف بعد ذلك، والصواب – والله أعلم – ما أثبته، وأن (نعم) مصحفة من (لَعَم)، وهو من الكلام المهمل، ويستأنس لذلك بقول الرضي: "وبقوله: (لمعنى) عما صيغ لا لمعنى كالمهملات، كلَعَم، ونحوه من الهذيانات"شرح الكافية ٢٣/١، وبكون (لعم) مهملة في المعاجم، ولم يذكر استعمالها إلا الأزهري فيما حكاه عن ابن الأعرابي أن اللعم هو اللعاب. انظر: تهذيب اللغة (لعم) ٤١٥/٢، و(لغم) ١٤٣/٨، وتبعه الصاغاني في التكملة والذيل والصلة (لعم) ١٤٦/٦، والزبيدي في تاج العروس (لَعم) ٤٢٧/٣٣، وقال صاحب اللسان: "لَعَم: انفرد بها الأزهري، وقال: لم أسمع فيها شيء غير حرف واحد وجدته لابن الأعرابي" اللسان (لعم) ٢٩٢/١٢.

(هـ) زيادة ليست في الأصل يقتضيها المقام.

(و) انظر: الكتاب ١٢/١، وأسرار العربية ١٢.

(ز) كأن المؤلف يرى أن اللام وحدها هي أداة التعريف، وهو مذهب المحققين عند ابن العلج، انظر: ابن العلج ضياء الدين، البسيط في النحو ٢٥٠/١. وفي المسألة خلاف. انظر: ابن جني أبا الفتح، سر الصناعة ٣٣٣/١، والهروي علي بن محمد، كتاب اللامات ١١٨، وأبا حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢١٧/٣، والمرادي، الجنى الداني ١٩٢.

(ح) هكذا جاء في الأصل. عدَّى الفعل (احترز) بـ(عن) خلافًا للمواضع السابقة فإنه عداها بـ(من).

(ط) انظر: الكتاب ١٢/١.

(ي) المحصَّل: هو ما دل على ماض، أو مضارع أو مستقبل. انظر: ابن السراج أبا بكر، الأصول ٣٧/١.

(ك) المصدر وأسماء الفاعلين والمفعولين دالة على الزمان، لكنه زمن مبهم غير متعين، بخلاف الفعل فإنه يدل على أحد الأزمنة الثلاثة، فزمانها محصل ومتعين. انظر: الأصول ٣٧/١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٨/١، والتذييل والتكميل ٦٠/١.

(ل) عند قوله قبل: "سواء كان للعينِ كرجلٍ، أو للمعنَى كالعِلْمِ".

(م) المصدر.

(ن) يعني قوله: "وهو غير مقترن بزمان محصل".

(س) انظر: ابن السراج، الأصول ٣٧/١، وابن يعيش، شرح المفصل ٦٢/١.

(ع) الإمالة ظاهرة لهجية تكثر في لغة تميم، قال سيبويه: "وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز". الكتاب ١١٨/٤، وانظر: السيرافي، شرح الكتاب ٣٤/١٤؛ ذلك أن أهل الحجاز يميلون إلى التفخيم. انظر: التبصرة والتذكرة ٧١٥/٢، وانظر: الشمسان إبراهيم، أصول فصيحة لظواهر لهجات الجزيرة العربية ١٤. والفتح أصل، والإمالة فرع عنه. انظر: السخاوي علم الدين، جمال القراء وكمال الإقراء ٤٩٩/٢.

(ف) أفرد الناسخ البيهقي مطلع باب الإمالة بهذا الاستهلال، وكأن المؤلف كتبه

[تعريف الإمالة]

قالَ: حدُّ الإمالةِ أنْ تنحوَ بالفتحةِ إلى الكسرةِ، وتُميلَ الألفَ إلى الياءِ، وذلكَ نحوُ أن تقولَ: عِامِدٌ(أ)، وعِابِدٌ(ب).

[الغرض من الإمالة]

والغرضُ منَ الإمالةِ أنْ يتجانسَ الصوتُ، ويتشاكلَ، ولا يتباينَ؛ وذلكَ لأنَّ في الفتحةِ تصعّدًا واستعلاءً، وفي الكسرةِ تسفّلٌ وانحدارٌ، فتُقرَّبُ الفتحةُ إلى الكسرةِ طلَبًا للمشاكلةِ(ج)، وذلكَ لأنَّ الانحدارَ عنْ موضعٍ مرتفعٍ ليسَ علوّه على التمامِ أخفّ من الانحدارِ من موضعٍ علوُّه على التمامِ، فيقرّبُ الفتحةَ إلى الكسرةِ، وهمْ يعتبرونَ مثلَ هذا، ألا ترى أنهم قرّبوا الصادَ إلى الزاي في قولك: صَدَرَ، فقالوا: زَدَرَ(د)، وإذا كانت الصادُ مفتوحةً يُقرّبُ إلى الزايِ، ولا يُجعلُ زايًا محضةً، وأمَّا إذا كانتْ ساكنةً [فيجوزُ](هـ)[١٢٣/أ] أن يُجعلَ زايًا محضةً، نحو قولك: يَصْدُرُ، يجوزُ أن تقولَ: يزدُرُ، بزايٍ محضةٍ(و)، ثم في قولك: صدرُ، إنما قُرِّبَ إلى الزايِ؛ لأجلِ المشاكلةِ، وذلكَ لأنَّ الصادَ منَ الحروفِ المهموسةِ، والدالُ من الحروفِ المجهورةِ، والزايُ لهُ(ز) شَبَهٌ بالصادِ؛ لأنَّ فيه نوعَ صفيرٍ، ولهُ شَبَهٌ بالدَّالِ؛ لأنهُ مجهورٌ، فيُقرّبُ إليهِ طلبًا للمشاكلةِ(ح)، وكذلكَ قالوا في أَشْدَقَ: أَزْدَقَ، بتقريبِ الشينِ إلى الزايِ لهذهِ العلّةِ؛ لأنّ الشينَ منَ الحروفِ المهموسةِ، والدالَ من المجهورةِ، والزاي له شَبَهٌ بالشين؛ لأنَّ فيه نوعَ تفشٍّ وصفيرٍ، كما للصادِ(ط)، وله شبَهٌ بالدالِ؛ لأنه يدلُّ على الجهرِ، فقُرِّب إليه كذلِك.

[أسباب الإمالة]

هَذا، والأسبابُ التي تَجوزُ(ي) لأَجلهَا الإمَالةُ ستَّةٌ(ك):

أحدها: أنْ يكونَ ما بعدَ الألفِ كسرةً، فيُمال لأجلهِ الألفُ، نحو: عِامِد، وعِابِد، وذلك لما ذكرنا من مراعاة تجانسِ الصوتِ والمشاكلةِ، وسواء(ل) كان الحرفُ المكسورُ التي(م) بعدَ الألفِ ياءً أو غيرها، لا اعتبارَ به، وإنما الاعتبارُ بالكسرةِ على ما ذكرنا، وكذلك(ن) إذا كان ما قبلَ الألفِ ياءً لا واسطةَ بينهما(س)، نحو: الضَّيَاحِ(ع)، فإنه تجوزُ فيه الإمالةُ، وذلك لأن الياءَ أختُ الكسرةِ وإنْ كانت متحركةً(ف)، فيكون فيه خروجٌ عن الانحدارِ إلى التصعّدِ والاستعلاءِ، فيُمال لأجلهِ(ص)، وكذلك(ق) إذا كانَ ما قبلَ الألفِ كسرةً وبينهُمَا واسطةٌ نحو: عِمَادٌ، أو ياء ساكنةٌ بينهما واسطة(ر) نحو: شَيْبَانُ، فإنه تجوز الإمالةُ أيضًا(ش)؛ لما ذكرنا من اعتبارِ المشَاكلةِ، ولا يُقَالُ: حصلتْ بين الكسرةِ والألفِ واسطةٌ، فوجبَ أنْ لا يُمال؛ وذلك لأنه لا واسطةَ بين الكسرةِ والفتحةِ، والفتحةُ أولُ الألفِ وبعضٌ منهَا، فصارَ كأنَّهُ مجاورٌ للألفِ، فيجوز الإمالة، يدلّ عليه أن المحققين من النحويين(ت) يقولون: إن الحركة[١٢٣/ب] تكون بعد الحرفِ، فيكون الحرفُ أولًا ثم الحركةُ، فَعَلَى هذا في قولكَ: عِماد، فالميمُ بينَ حركةِ العينِ وهي الكسرةُ،

مستقلًا.

(أ) الكسرة قبل الألف رمز الإمالة عند المؤلف.

(ب) أميلت الألف في المثالين؛ لكون ما بعدها مكسورًا، والمؤلف أتى بمثالين بناؤهما واحد، ولو قال: عِابِد، وعِمِاد، أو نحوه، لكان أشمل؛ ليعم ما تقدم. انظر: الكتاب ١١٧/٤.

(ج) أراد المؤلف: أن الإمالة تقرب صوت الممال إلى صوت الكسرة التي هي سبب الإمالة، كما يقرب الادّغام بعض الأصوات إلى بعض. انظر: الكتاب ١١٧/٤.

(د) انظر: الكتاب ١١٧/٤.

(هـ) في الأصل من دون فاء في جواب (أما)، والأفصح ما أثبته.

(و) قُرئ بها في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ [القصص: ٢٣] وأمثالها مما جاءت فيه الصاد ساكنة بعدها دال. انظر: الكتاب ١٩٦/٤، والداني عثمان، التيسير في القراءات السبع ٩٧.

(ز) هكذا في الأصل. والمؤلف لم يلتزم طريقة واحدة مع أسماء الحروف فتارة يذكّرها وتارة يؤنّثها، وكلا الأمرين جائز قال ابن الأنباري: "والتأنيث عندي في حروف المعجم على معنى الكلمة، والتذكير على معنى الحرف" المذكر والمؤنث ٥١٥/١. وانظر: الكتاب ٢٥٩/٣، والمبرد محمد بن يزيد، المقتضب ٤٠/٤.

(ح) المشاكلة سبيلٌ إلى خفة النطق. ولذا جاءت عبارة سيبويه: "التماس الخفة". الكتاب ١١٧/٤.

(ط) انظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة ٥٥/١.

(ي) أحسن المؤلف هنا بالتعبير بالجواز على خلاف بعض النحويين الذين يعبرون بالوجوب كما فعل الفارسي في التكملة ٢٢٣، وابن الباذش في الإقناع ٢٦٨/١؛ إذ الصواب أن الإمالة تجوز ولا تجب. قال ابن السراج: "جميع ما يُمال ترك إمالته جائز، وليس كل من أمالَ شيئًا وافق الآخر فيه من العرب، فإذا رأيت عربيًّا قد أمالَ شيئًا وامتنع منه آخرُ فلا تُرينَّ أنه غلط" الأصول ١٧٠/٣، وانظر: السخاوي علم الدين، جمال القراء ٤٩٩/٢. ويمكن أن يقال: إنما قصد النحويون بوجوب الإمالة: أن المميل يميل دون تخلف؛ حتى لا يتكلم بلغتين، فيميل حينًا، ويترك الإمالة حينًا آخر، كالقارئ برواية ورش لا يجوز له ترك إمالة ما يمال، أو أن المراد بالوجوب مجرد الاقتضاء، وعلى هذا حمل العكبري كلام الفارسي. انظر: العكبري أبا البقاء، شرح تكملة أبي علي ٩٣٥/٢.

(ك) اختصر ابن السراج أسباب الإمالة بأن "يكونَ قبل الحرف أو بعدَهُ ياء، أو كسرة، أو يكون منقلبًا، أو مشبهًا للمنقلب، أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حالٍ، أو إمالة لإمالة" الأصول ١٦٠/٣. وقال أبو حيان في خلاصة أسباب الإمالة: "وملخص ذلك أنها ترجع إلى سببين: الياء، والكسرة" التذييل والتكميل ٣١٦/٢٠.

(ل) في الأصل: وسوا.

(م) (التي) أثبته كما ورد في الأصل.

(ن) أي: من أسباب الإمالة، وهذا هو السبب الثاني. هكذا جاء في الأصل دون ذكر عدده، إنما ذكر الأول والسادس.

(س) الكسرة والياء أقوى أسباب الإمالة وإليهما تعود البقية، وأثرهما باقٍ سواء أكانتا ظاهرتين أو مقدرتين. انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣١/١٤.

(ع) الضيَّاحُ: اللَّبن الخاثر يمزج فيه الماء. انظر: العين ٢٦٧/٣ (ضيح).

(ف) يفهم كلام المؤلف هذا أن الكسرة أقوى من الياء في جلب الإمالة، وهو المفهوم من كلام سيبويه والأكثرين، بل إن بعض النحويين أطلق مصطلح الكسر على الإمالة كما فعل الفراء. انظر: الكتاب ٤/ ١٢٤، ومعاني القرآن ٢٦٦/٣، والقسطلاني أحمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات ١٠٢٤/٣.

(ص) قال سيبويه: "وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف" الكتاب ١٢١/٤.

(ق) السبب الثالث من أسباب الإمالة.

(ر) السبب الرابع.

(ش) انظر: الكتاب ١٢٢/٤، والتكملة ٢٢٤.

(ت) انظر: سر الصناعة ٢٨/١، والخصائص ٣٢١/٢، ونَسب ابن جني هذا القول إلى سيبويه، ورد مذهب شيخه أبي علي بأن الحركة مع الحرف.

وبينَ حركةِ الميمِ وهيَ الفتحةُ، فتجوزُ الإمالةُ، كما في عَالِم، [لأنَّ][أ] اللام بين حركةِ الميمِ وبين الألفِ التي هي بمنزلةِ الفتحةِ، ثم يُمالُ الألفُ هناكَ، كذلكَ هاهنا.

وأما الفعلُ إذا كان الألفُ ثالثةً، فإنَّهُ لا يخلو: إمَّا أنْ تكونَ[ب] منقلبةً عن ياءٍ[ج]، نحوُ: رمى، وسعَى، فإنه تجوزُ فيه الإمالةُ[د]، فيكونُ تقريبًا له إلى أصلهِ، أو[هـ] عنِ الواوِ نحوُ: دعَا، وغزَا، فإنه تجوزُ فيه الإمالةُ أيضًا، وذلك لأنَّ هذهِ الألفَ قد ينقلبُ ياءً والكلمةُ بحالهَا، نحو: غُزِيَ، ودُعِيَ، فلذلكَ جازتِ الإمالةُ فيهِ أيضًا، وأمَّا إذا كان الألفُ متجاوِزًا عنه[و] فإنه لا يخلو: إما أن تكونَ منقلبةً عن ياءٍ نحوُ: أَغْزَى، أو عن واوٍ[ز] نحو: ادَّعَى، فإنه تجوزُ الإمالةُ فيهما جميعًا؛ وذلك لأن الألفَ إذا صارت إلى هذه الحالة انقلبت ياءً، ألا ترى أنك تقولُ: ادّعيتُ، وأغزيتُ، فصارَ كما لو كانَ في الأصلِ ياءً فجازَ الإمالةُ.

وأمَّا الاسمُ إن كانَ ثالثهُ ألفًا، فإنه إن كانت منقلبةً عن ياءٍ نحوُ: رحًى، فإنه تجوز فيه الإمالةُ؛ لما ذكرنا أنه يُقرَّبُ إلى الأصلِ[ح]، وإن كانت منقلبةً عن واوٍ نحوُ: عَصًا، وقَفًا، لم يُجُزْ فيه الإمالةُ؛ لأنه لا حالة لها ينقلَبُ ياءً[ط] كما في الفعلِ، إلا أشياء شذّت، وهي: العَشَا[ي]، والكِبَا وهو الكُسَاحَة[ك]، والْمَكَا، وهو جُحْرُ الحيّةِ[ل]، فإنه جاءتِ الإمالةُ في هذهِ الثلاثةِ وإنْ كانَ أصلُهَا واوًا[م]، وهي شاذّةٌ[ن]، وأما إذا امتزجَ بما يكونُ منقلبةً عن ياءٍ[س] فحينئذٍ تجوزُ الإمالةُ فيه، نحو: قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[ع]، تجوز الإمالةُ في ﴿ضُحَاهَا﴾ و﴿تَلَاهَا﴾[ف] وإن كانت منقلبةً عن واوٍ؛ لامتزاجهِ بما بعدَه مما هيَ منقلبةٌ عنهَا.

وأما إذا تجاوزَ ذلك فإنه لا يخلو[ص]: إما أن تكونَ[١٢٤/أ] الألفُ منقلبةً عن حرفٍ أصليٍّ، أو زائدةٍ[ق]، فإن كانتْ منقلبةً عن حرفٍ أصليٍّ فهو على وجهينِ:

أحدهما: أنْ تكونَ منقلبةً عن ياءٍ نحوُ: مُرَامَى، أو عن واوٍ نحو: مُدَّعَى، فتجوزُ الإمالةُ فيهما جميعًا؛ لما بيّنّا أنّ الألفَ في هذهِ الحالةِ انقلبتْ ياءً.

وأما الزائدةُ فعلى وجهينِ أيضًا:

أحدهما: ما زيدَ للإلحاقِ نحو: مِعْزَى[ر].

والثاني: للتأنيث نحو: حُبلَى، وسَكْرَى، فتجوز فيهما جميعًا الإمالةُ أيضًا[ش]، وذلك لأنكَ لو اشتقَقْتَ منهمَا فِعلاً، كانَ بالياءِ نحو: حَبْلَيْتُ، وسَكْرَيْتُ.

وأيضًا فإن في حالِ التثنيةِ يكونُ ياءً نحو: حُبليَان، وسَكْرَيَان، فلذلكَ جازَ تقريبُهُ إلى الياءِ.

وأمَّا إذا كانَ معتلَّ العينِ، اسمًا أو فعلًا: فإنْ كانتِ الألفُ منقلبةً عن ياءٍ، في الاسمِ نحوُ: نابٍ[ت]، وفي الفعلِ نحوُ: بَاعَ، فإنَّه تجوزُ الإمالةُ فيهما جَميعًا؛ إذْ لا مَانعَ يمنعُ عنْهُ.

وأما إذا كانت منقلبةً عن واوٍ، في الاسمِ نحوُ: النَّارِ، وفي الفعلِ [نحو][ث]: عَادَ، وخَافَ، فإنَّ الأصلَ ألَّا تجوز الإمالةُ، إلا أنَّ الاسمَ حالةٌ واحدةٌ[خ] تجوزُ فيه[ذ] الإمالةُ، وهو في حالةِ الجرِ نحو قولكَ: إلى النارِ، وفي الفعلِ إنما تجوزُ إذا كانَ فاءُ الفعلِ قد ينكسرُ، وذلك إنما يكونُ في فَعِلَ يَفْعَلُ، نحو: خَافَ، فإنه تجوز فيه الإمالةُ[ض]، ألا ترى أنه قد ينكسر فتقول: خِفْتُ، ولا يجوز ذلك في: عادَ، ونحوه.

وأمَّا السادسُ[ظ]: فَهوَ الإمالةُ للإمالةِ، نحوُ: مَا ذَكَرنَا في: عمَادٍ أنّه تجوزُ فيهِ الإمالةُ[غ]، فإذا وقفتَ عليهِ في حالِ النصبِ فإنَّه يجوزُ أنْ تقولَ: رأيتُ

(أ) في الأصل (أن).

(ب) أي: الألف.

(ج) السبب الخامس للإمالة: الألف المنقلبة أو المشبهة بالمنقلبة في الفعل أو الاسم، وقال فيه أبو حيان: "هو سبب تقديري ضعيف ليس في قوة الكسرة أو الياء" ارتشاف الضرب من لسان العرب ٥٣٠/٢.

(د) انظر: الكتاب ١٢٦/٤، والتذييل والتكميل ٣٠٩/٢٠.

(هـ) هكذا في الأصل، والأولى (وإما)، وهو متكرر عنده كما سيأتي.

(و) يريد متجاوزًا الثلاثة، والأولى أن يقول: متجاوزه أو متجاوزًا له.

(ز) هكذا في الأصل، والأولى (وإما).

(ح) الياء.

(ط) كذا في الأصل، والأولى أن يقول: ينقلب فيها ياءً.

(ي) جاء في اللسان: "العَشَا مقصورٌ: سوء البصرِ بالليل والنهار يكون في الناسِ والدَّوابِّ والإبلِ والطَّيرِ" ٢٢٥/٩ (عشا).

(ك) الكِبا هو الكُناسة، ويقال لها: الكُساحة، كما قال المؤلف، فهي مثلها معنًى ووزنًا. انظر: لسان العرب ٢٠/١٢ (كبا).

(ل) يطلق على جحر الحية والثعلب، وأطلقه سيبويه على جحر الضب. الكتاب ١١٩/٤. وانظر: ابن دريد محمد، جمهرة اللغة ٩٨٤/٢، وقال ابن ولاد: "ومنهم من يهمز ويسكن عين الفعل فيقول: ملْءٌ" المقصور والممدود ٢٥٠.

(م) انظر: التكملة ٢٢٤.

(ن) سوغ إمالتها مع أنها واوية أنها حملت على الفعل، وألفه تكون ياءً في الفعل: عشي... انظر: الكتاب ١١٩/٤، وشرح المفصل ١٠٢/٩.

(س) أراد المؤلف بهذا معنى المشاكلة؛ ذلك أن ﴿تَلَاهَا﴾ ونحوه مما أصله الواو أميل لمشاكلة ﴿ضُحَاهَا﴾، قال الفراء إنه: "بكسر الضحى من ضحاها، وكل الآيات التي تشاكلها، وإن كان أصل بعضها الواو" معاني القرآن ٢٦٦/٣.

(ع) سورة الشمس: ١.

(ف) سورة الشمس: ٢. قرأ بإمالة الجميع الأخوان. انظر: ابن غلبون، الاستكمال في التفخيم والإمالة ٦٦٥/٢، والداني، التيسير ٤٩.

(ص) في الأصل: يخلوا.

(ق) هكذا في الأصل، والأولى: وإما زائدة.

(ر) ملحق بدرْهَم وهِجْرَع.

(ش) قال سيبويه: "ومما يميلون ألفه: كل اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك؛ لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء" الكتاب ١٢٠/٤.

(ت) لأنه من نيَّبت. انظر: المقتضب ٢٧٩/٢، وفي التكملة: "القولهم: أنياب" ٢٢٤.

(ث) زيادة يقتضيها المقام، ليست في الأصل.

(خ) هكذا جاء في الأصل مضبوطًا بالشكل، والأقرب: إلا أن للاسم حالةً واحدةً.

(ذ) هكذا في الأصل، والصواب: فيها.

(ض) انظر: الكتاب ١٢٠/٤.

(ظ) من أسباب الإمالة، وهو الأخير.

(غ) قال سيبويه: "وقال ناسٌ: رأيت عِمادًا، فأمالوا؛ للإمالة، كما أمالوا للكسرة"

عِمادًا، فتُميلُ الدَّالَ لأجلِ إمالةِ الألفِ؛ لأنَّ الخروجَ عنْ ألفٍ ممالةٍ إلى ألفٍ مفخّمةٍ ثقيلٌ، كسائرِ مَا ذَكَرنَا.

وقال أبو علي[أ]: إن كان في النحو شيءٌ من المحسوساتِ فهو هذا، وإنما عَنَى بهِ ما ذكرنا أنَّ ثِقْلَهُ ضرورةٌ ومشاهدةٌ، [فجازَت][ب] إمالتُهُ احترازًا عنْه[١٢٤/ب].

[موانع الإمالة]

واعلمْ أنَّ منَ الحروفِ ما يمنعُ الإمالةَ على الجملةِ، وهي حروفُ الاستعلاءِ، وهي سبعةٌ: الصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ، والغينُ، والقافُ، والخاءُ[ج]، وفيه تفصيل:

فإنْ كانَ واحدٌ من هذهِ الحروفِ قبلَ الألفِ بلا فاصلةٍ، فإنَّهُ لا يجوزُ فيهِ الإمالةُ في الأسماءِ[د]، وهو يستمرُّ فيه، فلا يجوزُ أن تقولَ في صَابرٍ: صِابِرٌ[هـ]، وأمَّا في الأفعالِ فيجوزُ في حالةٍ واحدةٍ، وهو إذا كانَ به حالُ انكسارٍ، نحو: خَافَ، أنه تجوز فيه الإمالةُ فتقول: خِافَ؛ لأنك تقول: خِفتُ، وكذلك يجوز في طَغَا، وضَغَا[و]؛ لأنَّ له حالَ انقلابةٍ إلى الياءِ[ز] نحو: طُغِي، وبُغِي، ولا يجوزُ في غيرِهِ، لا يجوزُ أن تقول في طَالَ: طِالَ؛ لأنك لا تقول فيه: طِلْت، وإنما تقول: طُلْتُ.

وأما إذا كانَ واحدٌ من هذه الحروفِ بعدَ الألفِ بلا واسطةٍ، فإنه لا تجوزُ فيه الإمالةُ، وهوَ مستمرٌّ في الأسماءِ والأفعالِ، نحو: عَاطِلٍ وباقِرٍ، ولا تجوزُ فيه الإمالةُ[ح]، وأما إذا كانَ واحدٌ منْ هذهِ الحروفِ[ط] قبلَ الألفِ، وبينَهُمَا واسطةٌ واحدةٌ، فإنَّه تجوزُ فيهِ الإمالةُ، نحو: صِفَافٍ، فإنه تجوزُ فيهِ الإمالةُ، وإنْ كانَ بينَهمَا واسطةٌ ساكنةٌ مثلَ: مِصْباحٍ، فَقَدِ اختلفُوا فيهِ[ي]، وإن كانَ بعدَ الألفِ وبينَهمَا واسطةٌ وكانَ ما بعدَ الألفِ منكسرًا، فإنَّه لا يجوزُ فيهِ الإمالةُ نحو: هَابِطٍ، ونَافِقٍ، فإنّك لا تقولُ: نِافِق[ك]، ولا يُتصوَّرُ أن يكونَ ما قبلَ الألفِ واحدٌ من هذه الحروفِ وبينهمَا واسطتانِ، وإن تُصوِّرَ جازتِ الإمالةُ؛ لأنها لا يمنعها بواسطةٍ واحدةٍ، فهذا أولى، وأما إذا كانَ بعدَ الألفِ وبينهمَا واسطتانِ، نحوُ: قراريطَ، ومناشيطَ، فقدِ اختلفوا فيهِ: فقالَ بعضُهم: تجوزُ الإمالةُ[ل]، وقالَ بعضُهم: لا تجوزُ[م][١٢٥/أ].

أما إذا كانَ قبلَ الألفِ، وكانتْ مجاورةً لهَا، فإنَّما لا تجوزُ؛ لأنَّ الصادَ والضادَ والطاءَ والظاءَ حروفٌ مطبقةٌ، وفي الإطباقِ استعلاءٌ، والغينُ والقافُ والخاءُ حروفٌ منفتحةٌ، وفي الانفتاحِ نوعُ استعلاءٍ إلى الحنكِ الأعلَى، فلو أَمَلْنَاهُ لكانَ فيهِ الانحدارُ منَ التَّصعّدِ إلى الانحدارِ بالإمالةِ، فيؤدي إلى اختلافٍ.

وكذلكَ إذا كانَ بعدَ الألفِ، وكانتْ مجاورةً لهمَا، إنما لا تجوزُ؛ لِما ذكرنَا أنَّه يُؤدي إلى التصعّدِ منَ الانحدارِ.

وأمَّا إذا كانَ قبلَ الألفِ، وبينهمَا واسطةٌ نحو: صِفَافٍ، [فإنَّما][ن] تجوزُ؛ لأنَّا إذا جوّزنَا فيهِ الإمالةَ كانَ فيهِ انحدارٌ بعدَ حصولِ التصعّدِ، وهوَ لا يثقلُ[س]، بخلافِ: هابطٍ ونحوه، إذا كانَ بعدَ الألفِ؛ لأنَّه يكونُ فيهِ تصعّدٌ بعدَ حصولِ الانحدارِ، وهذا لا يجوزُ[ع]، وليسَ كذلكَ فيمَا ذكرنَا منْ صَابرٍ ونحوه، إذا كانَ مجاورًا لـه؛ لأن الصادَ مفتوحةٌ، فقدْ قويَ معنى الاستعلاءِ فيهِ، وهاهنَا في صِفافٍ الصادُ منكسرةٌ، فَقَدْ ضَعُفَ مَعنَى الاستعلاءِ[ف]، فلمْ يفرطْ الثقلُ [فجازَت][ص].

وأمَّا إذا كانَ بَينهمَا واسطةٌ ساكنةٌ، فمَنْ جوّزَ قالَ: لِما ذكرنَا[ق] أنَّ الحركةَ عقيبَ الحرفِ، فكأنَّ الكسرةَ واقعةٌ على الصادِ في مِصبَاحٍ، فصارَ كالصِّفافِ، ومنْ لم يجوّزْ قالَ: لأنَّهُ إنما تجوزُ الإمالةُ إذا كانَ حرفُ الاستعلاءِ مكسورة، وهاهنَا ليستْ بمكسورةٍ، فلا تجوزُ[ر].

وأمَّا إذا كانَ بعدَ الألفِ واسطةٌ، نحو: هابطٍ، [فإنَّما][ش] لا تجوزُ؛ لما ذكرنَا أنَّهُ يكونُ فيه تصعّدٌ بعدَ الانحدارِ، فلا يجوزُ.

الكتاب ١٢٣/٤.

(أ) الفارسي شيخ ابن جني. انظر: المقتصد في شرح التكملة ١١٤٩/٢.

(ب) في الأصل: فجاز، والصواب ما أثبته.

(ج) علة منعها الإمالة عند سيبويه: "لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها" الكتاب ١٢٩/٤.

(د) قال سيبويه: "ولا نعلم أحدًا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته" الكتاب ١٢٩/٤.

(هـ) يتأكد امتناع الإمالة في نحو: صَابر؛ لكون حرف الاستعلاء مفتوحًا، فيزيده استعلاء، وسيبين المؤلف لاحقًا شيئًا من هذا.

(و) ضغا الذئب والسنور والثعلب: بمعنى صوّت وصاح. لسان العرب ٦٩/٨ (ضغا).

(ز) قال سيبويه: "لأن الألف كأنها مبدلة من ياء" الكتاب ١٣١/٤.

(ح) قال سيبويه: "واعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته" الكتاب ١٢٩/٤، وانظر: التكملة ٢٢٥.

(ط) أي: حروف الاستعلاء، واشترط سيبويه أن يكون مكسورًا، وكأن المؤلف استغنى عن ذكر هذا الشرط بالمثال. انظر: الكتاب ١٣٠/٤.

(ي) سبب الاختلاف فيها: وجود ما يوجب الإمالة وما يمنعها، فالموجب لها: مجاورة الكسرة للصاد، فيقدر اتصالها بالصاد، مثل: صِفاف، والمانع لها: أن تقدر فتحة الباء كأنها على الصاد، وسيبويه يجيز فيه الإمالة؛ لأن الساكن من حروف الاستعلاء، ولكون الأول مكسورًا، والكسر يضعف الاستعلاء، بخلاف الفتح فإنه يزيده استعلاء. الكتاب ١٣٠/٤، وانظر: التكملة ٢٢٦، والمقتصد في شرح التكملة ١١٥٥/٢، وسيذكر المؤلف شيئًا من هذا.

(ك) للتصعد من الكسر المنحدر إلى حرف الاستعلاء، وهذا فيه عسر، وسيأتي تفصيل ذلك، قال سيبويه: "واعلمْ أن هذه الألفات لا يميلها أحدٌ إلا من لا يؤخذ بلغته" الكتاب ١٢٩/٤.

(ل) انظر: الكتاب ١٣٠/٤، والأصول ١٦٤/٣.

(م) انظر: المقتضب ٤٧/٣، والعكبري، شرح التكملة ٩٤٨/٢.

(ن) في الأصل من دون فاء في جواب (أما)، والأفصح ما أثبته.

(س) انظر: الفارسي، الإغفال ١٧٥/١، والتكملة ٢٢٥.

(ع) لعسر التصعد بعد الانحدار بخلاف العكس.

(ف) انظر: الكتاب ١٣١/٤، والمقتضب ٤٧/٣.

(ص) في الأصل: (فجاز)، والصواب ما أثبته.

(ق) في الصفحة السابقة.

(ر) سبق بيان ذلك قريبًا.

(ش) في الأصل من دون فاء، والصواب ما أثبته.

وأمَّا إذا كانَ بعدَ الألفِ[أ]، وبينهمَا واسطتانِ، فمَنْ منَعَ قاسَ المنعَ على الجوازِ، وقالَ: إنهم قد جوَّزوا الإمالةَ في حِلِبْلَابٍ[ب]، وتخلّلَ حرفينِ بينَ اللامِ المكسورةِ وبينَ الألفِ لم يمنعْ إمالتَها لأجلِ[١٢٥/ب] كسرةِ اللامِ[ج]، فكذلكَ هاهنَا، وإنْ تخلَّلَ بينَ الألفِ وبينَ حرفِ الاستعلاءِ [كما][د]في مناشيطَ، لم يؤثرْ في المنعِ منَ الإمالةِ لأجلِهِ، وأمَّا مَنْ جوَّزَ، [فلبعدِهِ][هـ] عنهُ قالَ: لَمَّا بعُدَ لم يَعملْ ولم يُعتبرْ[و].

[الإمالة في الراء]

واعلمْ أنَّ الرَّاءَ عندَهم حرفٌ متكرّرٌ بمنزلةِ حرفينِ[ز]؛ ولهذا لم يُجَوِّزْ إدغامُهُ فيما يقاربُهُ نحو: اللام؛ لأنَّ فيه زيادةً[ح]، وإنما يجوزُ إدغامُ الحرفِ فيمَا يكونُ مثلهُ أو أكثر[ط]، ولهذا لم يُجوِّزْ إدغامُ الشينِ فيمَا يقاربُهُ نحو: اللام؛ لأنَّ فِي الشِّينِ نوعَ تفشٍّ ليسَ في اللامِ، ولهذا لم يُجوِّزْ إدغامُ الفاءِ في الباءِ، معَ قربِ مخرجِهمَا؛ لأنَّ مخرجَهمَا الشفةُ؛ لأنَّ في الفاءِ تأْفِيفًا، ولهذا جُوِّزَ[ي] إدغامُ اللامِ في الرَّاءِ في الرَّجلِ ونحوِه.

فإذَا ثبتَ هذا قلنَا: إذَا كانَ ما قبلَ الألفِ راءً، فإنَّها لا تكونُ إلا مفتوحةً، فلا تجوزُ الإمالةُ، وذلكَ لأنَّ الراءَ إذا كانَ بمنزلةِ حرفينِ، فكذلكَ حركتُهَا بمنزلةِ حركتينِ، فصارَ بمنزلةِ فتحتينِ، فَقَدْ قويَ معنى الاستعلاءِ فيهِ[ك]، فقاربُ حروفَ الاستعلاءِ، فيكونُ فيهِ تصعّدٌ منَ الانحدارِ، وهذا لا يجوزُ[ل]، وهذا مستمرٌّ، إلا إذا كانَ بعدَ الألفِ راءٌ مكسورةٌ[م] نحو: فِرارٍ، وقَرارٍ، فإنه تجوز الإمالةُ، قال الله تعالى: ﴿دَارُ الْقَرارِ﴾[ن]، فجُوِّزَ فيه الإمالةُ، وذلكَ لأنَّ تلكَ الكسرةَ بمنزلةِ كسرتينِ، والكسرةُ تُجَوِّزُ الإمالةَ، والفتحةُ التي قبلَهَا تمنعُهَا، فغُلِّبَ جهةُ الجوازِ؛ لأنَّهُ انضمَّ إليهِ خفّةُ الإمالةِ، فجازت الإمالةُ، وأما إذا كان بعد الألف راءٌ مفتوحةً أو مضمومةً، فإنَّهُ لا تَجوزُ الإمالةُ، نحو قولكَ: هذا حِمَارٌ، ورأيتُ حِمَارًا؛ لأنه بمنزلة حركتينِ، فحصلَ منه نوعُ استعلاءٍ، سواء [كانت][س] مضمومةً، أو [مكسورةً][ع]، وأمَّا إذا كانَ بعدَهَا راءٌ مكسورةٌ نحو قولكَ: مررتُ بحِمارٍ، فإنّهُ[١٢٥/ب] تجوزُ الإمالةُ؛ لِما ذكرنَا أنَّه تجوزُ الإمالةُ[ف]، وهوَ بمنزلةِ كسرتينِ، ولا يختلفُ الحالُ بينَ أنْ يكونَ قبلَ الألفِ حرفُ استعلاءٍ، نحو: صَارِمٌ، وغيرِه، فإنَّهُ تجوزُ الإمالةُ فيهمَا جميعًا[ص].

وأمَّا إذا كانَ بعدَ الألفِ راءٌ مكسورةٌ بواسطةٍ، نحو: قَادرٍ، فقدِ اختلفُوا فيهِ: فأمَّا مَنْ جوَّزَ الإمالةَ [فقالَ][ق]: لما ذكرنَا في هابطٍ، أنَّهُ لا تجوزُ الإمالةُ، وتخلّلُ الباءِ بينَ الألفِ وبينَ الطاءِ لم يمنعْ تأثيرهَا في المنعِ منَ الإمالةِ، فكذلكَ هاهنَا تَخلّلُ الدالِ بينَهَا وبينَ الراءِ المكسورةِ لم يمنعْ غلبةَ الراءِ على القافِ وتجويزُ الإمالةِ لأجلِ الراءِ.

فأمّا منْ منَعَ الإمالةَ؛ فلبعدِ الراءِ عنهَا، فلمْ يَعملِ الراءُ، ولم تَجُزِ الإمالةُ لأجلِ حرفِ الاستعلاءِ قبلَ الألفِ[ر].

[الإمالة في الحروف]

وأمَّا الحروفُ، فإنهُ لا يجوزُ فيها الإمالةُ، هذا هو الأصلُ، وذلك لأنَّ في الإمالة نوعَ تصرّفٍ، والتصرّفُ ممنوعٌ في الحروفِ، ولأنَّ أكثرَ الغرضِ في الإمالة الدلالة على كون الألف منقلبةً عن الياءِ، والانقلابُ لا مدخلَ له في الحروفِ، فلم تجزِ الإمالةُ[ش]، إلا أنهم جوّزوهَا في بَلَى، وفي قولكَ: يا زيدُ، أما بلى [فلأنها][ت] أغنت غناء الجملة[ث]، فإنهُ لو قيلَ لكَ: أليسَ زيدٌ في الدارِ؟ فتقول: بلى، فصار بمنزلةِ قولكَ: زيدٌ في الدار، فقويَ بهِ، فجازَ الإمالةُ فيهِ، وأمَّا يا فقد قَام مَقَامَ الفعلِ، فإن تقديره: أَدعو[خ] زيدًا، وأُنادي زيدًا، فيقوَى بهِ، فدخَلتْهُ الإمالةُ[ذ].

[الإمالة في المبنيات من الأسماء]

وأمَّا الأسماءُ الموغلةُ في شبهِهَا بالحروفِ، فمنْهَا ما لا تجوزُ فيهِ الإمالةُ، نحو: إذَا، ومَا؛ لأنَّه اشتَدَّ شبَهُهَا بالحروفِ المدخلةِ في أنَّهَا غيرُ مستقلّةٍ بأنفُسِهَا[ض]، فأُلحقَ بهَا في المنعِ منَ الإمالةِ، ومنْهَا مَا يدخلُهُ الإمالةُ نحو:

(أ) حرف الاستعلاء.

(ب) الحِلِبْلَاب: نبت تدوم خضرته في القيظ لهُ ورق أعرض من الكَفّ. ابن سيدة، المخصص ٢٨٧/٣.

(ج) انظر: الكتاب ١٣٠/٤.

(د) زيادة يقتضيها المقام ليست في الأصل.

(هـ) في الأصل من دون فاء في جواب (أما)، والأفصح ما أثبته.

(و) انظر: الكتاب ١٣٠/٤، والرضي، شرح الشافية ١٩/٣.

(ز) قال سيبويه: "والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحًا" الكتاب ١٣٦/٤.

(ح) ما ذكره المؤلف هو رأي سيبويه وشيخه، وأجازه غيرهما. انظر: كتاب الادّغام من شرح كتاب سيبويه ٤٢١، والداني عثمان، كتاب الإدغام الكبير ٧٢.

(ط) أي: أكثر منه صوتًا، فكل صوت يدغم فيما يساويه صوتًا أو يفوقه، قال الفارسي:"كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو أنقص صوتًا منه؛ لما يلحق المدغم من الاختلال؛ لذهاب ما يذهب منه في الصوت" التكملة ٢٧٦.

(ي) هكذا عبّر المؤلف بالجواز عن ادّغام لام التعريف بالراء، والصواب أنه يجب. انظر: كتاب الادّغام من شرح كتاب سيبويه ٢١١، وسر الصناعة ٣٤٧/١، إلا أن يكون مراده بالجواز الإمكان؛ أي: أمكن للعربي الادّغام هنا بخلاف المواضع السابقة.

(ك) للفتح.

(ل) انظر: الرماني، شرح كتاب سيبويه ففيه كلام مفيد ٣١٦٨/٧.

(م) انظر: الكتاب ١٣٦/٤.

(ن) سورة غافر: ٣٩.

(س) في الأصل (كان).

(ع) هكذا وردت في الأصل. والصواب: أو مفتوحة.

(ف) هكذا ورد في الأصل.

(ص) لكسرة الراء. انظر: الكتاب ١٣٦/٤.

(ق) في الأصل من دون فاء في جواب (أما)، والأفصح ما أثبته.

(ر) انظر: الكتاب ١٣٨/٤، والمقتضب ٤٨/٣.

(ش) انظر: الجاربردي فخر الدين، شرح الشافية ٤٤٦.

(ت) في الأصل: (لأنها) من دون فاء في جواب (أما)، والأفصح ما أثبته.

(ث) في شرح الشافية للجاربردي ٤٦٤: "وأميل بلى؛ لأنها أشبهت الفعل حيث استقلت بنفسها في الجواب، وأغنت عن الجملة المذكورة بالجواب"، وكلام المؤلف هنا أسدُّ. وانظر: ابن جني، المنصف في شرح التصريف ١٢٣/١.

(خ) في الأصل: أدعوا، والصواب ما أثبته.

(ذ) انظر: المنصف في شرح التصريف ١٢٣/١.

(ض) انظر: الرضي، شرح الشافية ٢٨/٣.

(ظ) خلاصة ذلك: أن محلّ الإمالة الأفعال والأسماء المتمكنة في الأكثر.

ذَا، بنَاءً لهُ على الأصلِ، فإنَّ الأصلَ في الأسماءِ الصرفُ[أ].

[ما أميل شذوذًا]

وذُكِرَ أنَّهم أمَالُوا أشياءَ على غيرِ القياسِ[ب]، نحو قولِهم: جاءني نِاسٌ[ج] والعجّاجُ والحَجّاجُ[د]، وهذا إنَّما جازَ لكثرةِ الاستعمالِ تخفيفًا لا غيرُ.

هذا آخرُ البابِ، وصَلَّى اللهُ على محمدٍ وآلهِ أجمَعِينَ.

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

قائمة المراجع:

(1) ابن الأثير عز الدين الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، ط1، دار صادر، بيروت، 1400هـ - 1980م.

(2) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، محمد النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة. مصر، د. ت.

(3) الأستراباذي الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ - 1982م.

(4) الأستراباذي الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، د. ط، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي، د.ت.

(5) الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، د. ط، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، دمشق، 1377 - 1957م.

(6) ابن الأنباري أبو بكر بن محمد، المذكر والمؤنث، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1401هـ - 1981م.

(7) الأندلسي أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1988م.

(8) الأندلسي أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1418هـ، ودار كنوز أشبيليا، الرياض 1444هـ.

(9) ابن الباذش أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط2، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة، 1422هـ.

(10) الباخرزي علي بن الحسن، دمية القصر وعُصرة أهل العصر، تحقيق: د. محمد التونجي، ط1، دار الجيل، بيروت، 1414هـ، 1993م.

(11) الباخرزي علي بن الحسن، دمية القصر وعُصرة أهل العصر، تصحيح ومراجعة: محمد راغب الطباخ، ط1، مطبعة محمد راغب الطباخ، حلب، 1348هـ - 1930م.

(12) البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1417هـ - 1996م.

(13) الجاربردي أبو الحسن أحمد بن الحسن، شرح الشافية، تحقيق: نبيل أبو عمشة، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 1435هـ.

(14) الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: أحمد الدويش، ط1، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1428هـ.

(15) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت.

(16) ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1413هـ.

(17) ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، دار إحياء التراث القديم، 1373هـ - 1954م.

(18) الحموي ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.

(19) الحموي ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، ط9، دار صادر، بيروت، 1436هـ - 2015م.

(20) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، د.ط، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1980م.

(21) الداني أبو عمر عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، عني به: أوتويرتزل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1406هـ - 1985م.

(22) الداني أبو عمر عثمان بن سعيد، كتاب الإدغام الكبير في القرآن،

(أ) خلاصة ذلك: أن محلَّ الإمالة الأفعال والأسماء المتمكنة في الأكثر.

(ب) أي: شذوذًا. ذهب الرماني إلى أن ما يمال شذوذًا لا بدَّ من وجود أحد ثلاثة أسباب تسهل إمالته: شبَه بعيد، أو طلب تخفيف، أو كثرة استعمال. شرح كتاب سيبويه 3146/7.

(ج) نسب سيبويه إمالة (ناس) إلى أكثر العرب. الكتاب 128/4.

(د) انظر: التكملة 228، والعكبري، شرح التكملة 961/2.

تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1414هـ - 1993م.

(23) الرماني أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. شريف النجار، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1442هـ - 2021م.

(24) الزبيدي محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم الترزي، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1421هـ - 2000م.

(25) السخاوي علي بن محمد، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: د. علي البواب، ط1، مكتبة التراث، مكة، 1408هـ - 1987م.

(26) ابن السراج محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ.

(27) ابن سلمة المفضل، الفاخر، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ومراجعة: محمد علي النجار، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974م.

(28) السمعاني عبد الكريم بن محمد المروزي، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1382هـ - 1962م.

(29) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، د.ت.

(30) ابن سيدة أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، قراءة: د. محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت، 1433هـ - 2012م.

(31) السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط1، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.

(32) السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، كتاب الادّغام من شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. سيف العريفي، الرياض، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1429هـ.

(33) السيوطي جلال الدين، لب اللباب في تحرير الأنساب، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، وأشرف عبد العزيز، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ - 1991م.

(34) ابن الشجري هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ - 1992م.

(35) الشمسان إبراهيم بن سليمان، أصول فصيحة لظواهر لهجات الجزيرة العربية، د.ط، ضمن مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د.ت.

(36) الصاغاني الحسن بن محمد، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1979م.

(37) الصيمري أبو محمد عبد الله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: د. فتحي علي الدين، ط1، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة، 1402هـ.

(38) العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1421هـ - 2000م.

(39) العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، شرح تكملة أبي علي (المصباح في شرح الإيضاح)، تحقيق: د. فوزية العتيبي، د. حورية الجهني، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1442هـ - 2020م.

(40) ابن العلج، أبو عبد الله ضياء الدين، البسيط في النحو، تحقيق: د. صالح بن حسين العايد، ط2، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1442هـ - 2021م.

(41) ابن غلبون عبيد الله بن المبارك، الاستكمال في التفخيم والإمالة، تحقيق: د. عبد العزيز سفر، ط1، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1422هـ - 2001م.

(42) ابن فارس أحمد بن فارس، الصاحبي، تحقيق: السيد صقر، د.ط، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

(43) الفارسي أبو علي، الإغفال، تحقيق: د. عبد الله إبراهيم، د. ط، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1424هـ.

(44) الفارسي أبو علي، التكملة، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، الرياض، 1401هـ - 1981م.

(45) الفارسي أبو علي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: د. بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1413هـ.

(46) الفراء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.

(47) القسطلاني أبو العباس أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1434هـ.

(48) الكتبي محمد بن شاكر، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: د. إحسان عباس، د.ط، دار صادر، بيروت، 1973م.

(49) المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1399هـ.

(50) المرادي ابن أم قاسم، الجنى الداني في حروف المعني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ - 1992م.

(51) ابن منظور محمد بن مكرم، اللسان، عناية: أمين عبد الوهاب، محمد العبيدي، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

(52) الهروي علي بن محمد، كتاب اللامات، تحقيق: يحيى علوان، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1980م.

(53) ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد، المقصور والممدود، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، د.ت.

(54) ابن يعيش يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، ط1، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1435هـ.

References:

(1) Ibn al-Atheer, Izz al-Din al-Jazari, Al-Labbab fi Tahdheeb al-Ansab, 1st edition, Dar Sader, Beirut, 1400 AH-1980AD.

(2) Alazhry, abw mnswr mhmd bn ahmd, thdyb allghh, thqyq: 'ebd alslam harwn, mhmd alnjar, alm'essh almsryh al'eamh lltalyf waltrjmh. msr, d. t.

(3) Al-Astrabadi Al-Radi, Explanation of Shafia Ibn Al-Hajib, investigation: Muhammad Nour Al-Hassan, Muhammad Al-Zafzaf, and Muhammad Mohiuddin Abdul-Hamid, D-T Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, 1402 AH-1982AD.

(4) Alastrabady alrdy, shrh kafyh abn alhajb, thqyq: ywsf hsn 'emr, d. t, mnshwrat jam'eh bnghazy, bnghazy, d.t.

(5) Al-Anbari Abu Al-Barakat Abd Al-Rahman bin Muhammad, Asrar Al-Arabiya, investigation: Muhammad Bahja Al-Bitar, d.t, Publications of the Scientific Academy in Damascus, Damascus, 1377AH-1957ADA.

(6) Ibn al-Anbari Abu Bakr bin Muhammad, masculine and feminine, investigation: Dr. Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, D-T, Ministry of Awqaf, Cairo, 1401 AH - 1981 AD.

(7) Al-Andalusi Abu Hayyan, The Absorption of Beating from Lisan Al-Arab, Investigation: Dr. Ragab Othman Muhammad, review: Dr. Ramadan Abdel Tawab, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1418 AH - 1988 AD.

(8) Al-Andalusi Abu Hayyan, appendix and complement in explaining the book of facilitation, investigation: d. Hassan Hindawi, 1st edition, Dar Al-Qalam, Damascus, 1418 AH. wdar knwz ashbylya, alryad 1444h.

(9) Ibn Al-Bathish Abu Jaafar Ahmed bin Ali bin Ahmed, Persuasion in the Seven Readings, investigation: d. Abdul Majeed Qatamesh, 2nd edition, Umm Al-Qura University Publications, Mecca, 1422 AH.

(10) Al-Bakherzi Ali bin Al-Hassan, The Doll of the Palace and the Squeezing of the People of the Age, investigation: Dr. Muhammad Al-Tunji, 1st edition, Dar Al-Jeel, Beirut, 1414 AH, 1993 AD.

(11) Al-Bakherzi Ali bin Al-Hassan, The Doll of the Palace and the Squeeze of the People of the Age, Correction, and Review: Muhammad Ragheb Al-Tabbakh, 1st Edition, Muhammad Ragheb Al-Tabbakh Press, Aleppo, 1348 AH - 1930 AD.

(12) Al-Bakri Abu Ubaid Abdullah bin Abdul-Aziz, A Lexicon of the Names of Countries and Places, investigation: Mustafa Al-Sakka, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1417 AH-1996 AD.

(13) Al-Jarbardi Abu Al-Hassan Ahmed bin Al-Hassan, Sharh Al-Shafia, investigation: Nabil Abu Ashma, 1st edition, Abu Dhabi Tourism and Culture Authority, Abu Dhabi, 1435 AH.

(14) Al-Jurjani Abd al-Qaher, Al-Muqtasad fi Sharh al-Takmalah, investigation: Ahmed Al-Dawish, 1st edition, Imam Muhammad bin Saud University Publications, Riyadh, 1428 AH.

(15) Ibn Jinni Abu Al-Fath Othman, Al-Khasa'is, investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, The Scientific Library, D-T.

(16) Ibn Jinni Abu Al-Fath Othman, The Secret of Syntax, investigation: Hassan Hindawi, 1st edition, Dar Al-Qalam, Damascus, 1413 AH.

(17) Ibn Jinni Abul-Fath Othman, Al-Mansif Explanation of Al-Mazni Conjugation, investigation: Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, 1st Edition, Dar Revival of Old Heritage, 1373 AH - 1954 AD.

(18) Al-Hamwi Yaqut bin Abdullah, Lexicon of Writers (Irshad al-Shayb to Ma'rifat al-Adeeb), investigation: Ihsan Abbas, 1st Edition, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1993 AD.

(19) Al-Hamwi Yaqut bin Abdullah, Mu'jam Al-Buldan, 9th edition, Dar Sader, Beirut, 1436 AH-2015 AD.

(20) Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, Al-Ain, investigation: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, D-T, Ministry of Culture and Information, Iraq, 1980 AD.

(21) Al-Dani Abu Omar Othman bin Saeed, Al-Tayseer in the Seven Readings, meant by him: Otwertzl, 3rd edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1406 AH-1985 AD.

(22) Al-Dani Abu Omar Othman bin Saeed, The Book of Great Diphthongs in the Qur'an, Investigation: Dr. Zuhair Ghazi Zahed, 1st edition, World of Books, Beirut, 1414 AH-1993 AD.

(23) Al-Rumani Abu Al-Hassan Ali bin Issa, Explanation of the Book of Sibawayh, Investigation: Dr. Sherif Al-Najjar, 1st edition, Dar Al-Salam for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 1442 AH - 2021 AD.

(24) Alzbydy mhmd mrtda, taj al'erws mn jwahr alqamws, thqyq: ebrahym altrzy, t1, almjls alwtny llthqafh walfnwn, alkwyt, 1421h - 2000m.

(25) Al-Sakhawi Ali bin Muhammad, The Beauty of Reciters and the Perfection of Recitations, investigation: Dr. Ali Al-Bawab, 1st Edition, Al-Turath Library, Makkah, 1408 AH-1987 AD.

(26) Ibn al-Sarraj Muhammad ibn Sahl, Fundamentals of Grammar, investigation: Abd al-Hussein al-Fatli, 1st edition, Al-Risala Foundation, Beirut, 1405 AH.

(27) Ibn Salama Al-Mufaddal, Al-Fakher, investigation: Abdel-Alim Al-Tahawy, and review: Muhammad Ali Al-Najjar, D-T, the Egyptian General Book Authority, Cairo, 1974 AD.

(28) Al-Samani Abd al-Karim bin Muhammad al-Marwazi, Genealogy, investigation: Abd al-Rahman bin Yahya al-Muallami, 1st edition, The Ottoman Knowledge Department Council, Hyderabad, 1382 AH - 1962 AD.

(29) Sibawayh Abu Bishr Amr bin Othman, the book, investigation: Abd al-Salam Haroun, 1st edition, Dar Al-Jeel, Beirut, D-T.

(30) Ibn Sayeda Abu Al-Hasan Ali Bin Ismail, Al-Mukhassos, reading: Dr. Muhammad Nabil Tarifi, 1st edition, Dar Sader, Beirut, 1433 AH - 2012 AD.

(31) Al-Sirafi Abu Saeed Al-Hassan bin Abdullah, Explanation of the Book of Sibawayh, investigation: Abdel-Moati Qalaji, 1st Edition, Al-Quds Company for Publishing and Distribution, Cairo, d. T.

(32) Al-Serafi Abu Saeed, The Book of Adverbs from the Explanation of the Book of Sibawayh, Investigation: Dr. Saif Al-Arifi, Riyadh, 1st edition, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1429 AH.

(33) Al-Suyuti Jalal al-Din, Lub al-Labbab fi Tahrir al-Ansab, investigation: Muhammad Ahmad Abdul Aziz, and Ashraf Abdul Aziz, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1411 AH-1991 AD.

(34) Ibn al-Shajari, Hibat Allah ibn Ali, Amali Ibn al-Shajari, investigation: Mahmoud Muhammad al-Tanahi, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1413 AH-1992 AD.

(35) Al-Shamsan Ibrahim bin Suleiman, Eloquent Fundamentals of the Phenomena of the Dialects of the Arabian Peninsula, Dr. I, within the publications of the Islamic University, Medina, D -T.
(36) Alsaghany alhsn bn mhmd, altkmlh waldyl walslh lktab taj allghh wshah al'erbyh, thqyq: mhmd abw alfdl ebrahym, mtb'eh dar alktb almsryh, alqahrh, 1979m.
(37) Al-Saymari Abu Muhammad Abdullah bin Ali, insight and reminder, investigation: Dr. Fathi Ali Al-Din, 1st edition, Umm Al-Qura University Publications, Mecca, 1402 AH.
(38) Al'ekbry abw albqa' 'ebd allh bn alhsyn, altbyyn 'en mdahb alnhwyyn albsryyn walkwfyyn, thqyq: d. 'ebd alrhmn al'ethymyn, t1, mktbh al'ebykan, alryad, 1421h - 2000m.
(39) Al-Akbari Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein, Explanation of Abi Ali's Completion (Al-Misbah fi Sharh Al-Iddh), Investigation: Dr. Fawzia Al-Otaibi, Dr. Houria Al-Juhani, 1st edition, Al-Rushd Library, Riyadh, 1442 AH-2020AD.
(40) Ibn al-Alaj, Abu Abdullah Diaa al-Din, Al-Basit fi Alnahw, investigation: d. Saleh bin Hussein Al-Ayed, 2nd edition, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, 1442 AH-2021 AD.
(41) Ibn Ghalboun Obaidullah bin Al-Mubarak, Completion in exaggeration and tilting, investigation: Dr. Abdul Aziz Safar, 1st Edition, Publications of the National Council for Culture, Kuwait, 1422 AH-2001 AD.
(42) Abn fars ahmd bbn fars, alsahby, thqyq: alsyd sqr, d.t, mtb'eh 'eysa albaby alhlby, alqahrh, d.t.
(43) Al-Farsi Abu Ali, omission, investigation: Dr. Abdullah Ibrahim, D -T, The Cultural Foundation, Abu Dhabi, 1424 AH.
(44) Al-Farsi Abu Ali, the sequel, investigation: Dr. Hassan Shazly Farhoud, 1st edition, Deanship of Libraries, University of Riyadh, Riyadh, 1401 AH-1981 AD.
(45) Al-Farsi Abu Ali, The Proof for the Seven Readers, investigation: d. Badr al-Din Kahwaji and Bashir Jouejati, 2nd edition, Dar al-Ma'moun for Heritage, Damascus, 1413 AH.
(46) Al-Fara Yahya bin Ziyad, The Meanings of the Qur'an, investigation: Ahmed Youssef Najati and Muhammad Ali Al-Najjar, 2nd edition, the Egyptian General Book Organization, Cairo, D -T.
(47) Al-Qastalani Abu Al-Abbas Ahmed bin Muhammad, Lataif Al-Isharat for the Arts of Readings, investigation: The Center for Qur'anic Studies, King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an, 1st edition, King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an, Al Madinah, 1434 AH.
(48) Al-Kutbi Muhammad Bin Shaker, Fawat al-Wafiyyat, Investigation: Dr. Ihsan Abbas, D-T Dar Sader, Beirut, 1973.
(49) Al-Mubarrad Muhammad bin Yazid, Al-Muqtadab, investigation: Dr. Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, D-T, Ministry of Awqaf, Cairo, 1399 AH.
(50) Al-Muradi Ibn Umm Qasim, Al-Jana Al-Dani in the letters of the meaning, investigation: d. Fakhr al-Din Qabawah, Muhammad Nadim Fadel, 1st edition, Dar al-Kotob al-Ilmiyyah, Beirut, 1413 AH-1992 AD.
(51) Ibn Manzoor, Muhammad bin Makram, Al- Lisan, Attn.: Amin Abdel Wahhab, Muhammad Al-Obeidi, 3rd Edition, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, D-T.
(52) Alhrwy 'ely bn mhmd, ktab allamat, thqyq: yhya 'elwan, t1, mktbh alflah, alkwyt, 1980m.
(53) Ibn Walad Abu Al-Abbas Ahmed bin Muhammad, Al-Maqsour and Al-Mamdoud, investigation: d. Ibrahim Muhammad Abdullah, D-T, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, Damascus, D-T.
(54) Ibn Yaish Yaish bin Ali, Explanation of the detailed, investigation: Dr. Abdul Latif Al-Khatib, 1st edition, Dar Al-Urouba Library, Kuwait, 1435 AH.